



في ظل إنجازات كبيرة شملت كافة المجالات

الإمارات العربية المتحدة تحتفل بيومها الوطني الـ (38)

الاقتصاد الإماراتي يحقق نمواً بنسبة 4ر7 بالمائة خلال العام 2008م



منظر عام للمدن الحديثة في الإمارات

شعار الاحتفال باليوم الوطني

600 ألف طالب وطالبة في المرحلتين (الابتدائية والثانوية) يدرسون في أكثر من ألف و240 مدرسة حكومية وخاصة

عدد المستشفيات في الدولة وصل إلى 40 مستشفى وأكثر من 115 مركزاً للرعاية الصحية الأولية

مستوى الدولة في كافة المراحل الدراسية. وفي نطاق التعليم الجامعي يبلغ عدد الجامعات الحكومية والخاصة في الإمارات 29 جامعة يدرس بها نحو 70 ألف طالب وطالب في حين يوجد فيها أكثر من 60 كلية ومعهدا يدرس فيها نحو 100 ألف طالب وطالبة.

القطاع الصحي

أكدت دولة الإمارات على الدوام أهمية الارتقاء بالخدمات الصحية والرعاية الطبية التي تقدم للمواطنين والمقيمين على حد سواء نظراً لطبيعة تلك الخدمات وأثرها بتوفير حياة كريمة ورعاية صحية فائقة. وقد أعطى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان موافقته على مخططات ومجسمات للمستشفيات الجديدين التابعين لشركة أبوظبي للخدمات الصحية «صحة» في المفرق والعين حيث سيتم استبدال المرافق الحالية بالصروح الجديدة في نقلة نوعية للخدمات الطبية والرعاية الصحية وذلك بحلول العام 2013. وعند اكتمال المستشفيات سيكونان معلمين في مجال توفير محيط ملائم للمرضى والمرافقين وكذلك لأطباء والعاملين بهما وتأمين 1087 سريراً جديداً على المدى القصير و1378 سريراً جديداً على المدى البعيد. وفي إحصائية أخيرة لوزارة الصحة وصل عدد المستشفيات في الدولة إلى 40 مستشفى وأكثر من 115 مركزاً للرعاية الصحية الأولية من بينها 14 مستشفى تابعة لوزارة الصحة و67 مركزاً بالإضافة إلى 11 مركزاً رئيسياً للصحة المدرسية و10 مراكز لرعاية الأمومة والطفولة و110 وحدات متخصصة للأمومة والطفولة داخل مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات عدا العشرات من المستشفيات الكبيرة والآلاف من العيادات الطبية الخاصة وذلك مقارنة مع 7 مستشفيات و12 مركزاً صحياً عند قيام الاتحاد في العام 1971.

المرأة الإماراتية

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من التطورات الملموسة خلال السنوات القليلة الماضية رافقتها تحولات نوعية في مسيرة المرأة الإماراتية في شتى مجالات الحياة فإزدهرت عطائها في عهد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله) وتواصلت هذه المسيرة بخطواتها الموزونة والواثقة بمزيد من الرقي والتقدم في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

وقد وصلت المرأة الإماراتية إلى مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي حيث أصبحت وزيرة وعضواً في المجلس حيث وصل عددهن إلى تسعة أعضاء كما تتولى المرأة أكثر من 60 بالمائة من الوظائف الحكومية من بينها 30 بالمائة في وظائف قيادية.. وهناك نحو 12 ألف سيدة أعمال إماراتية تدير 11 ألف مشروع استثماري برؤوس أموال تبلغ 12.5 مليار درهم. وتحققت للمرأة الإماراتية العديد من المكاسب على إثر البرامج والمشروعات التي دشنتها الاتحاد النسائي العام على مدار 34 عاماً.

وساهم إطلاق الاتحاد النسائي العام لمشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات خلال الفترة ما بين 2004 و2007 في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلى تأهيل مجموعة من الشخصيات النسائية القيادية علماً أن الهيئة الانتخابية قد تضمنت أسماء بعض السيدات المنتسبات للمشروع.

أما على الصعيد تعزيز استقرار الأسرة الإماراتية فإن نجاح تجربة مكتب الرؤية والتوافق الأسري بالاتحاد النسائي العام بدأت تتعمق على بقية إمارات الدولة حيث كان للاتحاد النسائي العام الفضل في تحويل مسألة تبادل رؤية الأبناء في الأسر التي تعاني من الطلاق والنزاعات الأسرية خارج مخافر الشرطة لتتم داخل الاتحاد النسائي العام في جو نفسي آمن لكل من الأباء والأبناء. وكان الاتحاد النسائي العام أول مؤسسة في الدولة تطلق برنامج المرأة والتكنولوجيا في نوفمبر 2006 تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام وذلك في إطار توجيهات سموها بضرورة تطوير وتمكين المرأة في مجال تقنيات المعلومات ضمن خطط الاتحاد النسائي وأهدافه في تحسين مكانة المرأة في مختلف الميادين العامة وفي مجال التكنولوجيا خاصة.

نمو الاقتصاد

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد أن اقتصاد دولة الإمارات نما بنسبة 4ر7 بالمائة خلال عام 2008 وفق الأسعار الحقيقية مقابل نمو بلغ 9ر5 بالمائة في عام 2007. وواصل الناتج المحلي للدولة بالأسعار الجارية إلى 934ر3 مليار درهم مقابل 758 مليار درهم عام 2007 بنسبة نمو بلغت 2ر23 بالمائة، فيما وصل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى حوالي 535ر3 مليار درهم مقابل 498ر3 مليار درهم. وساهمت عدة عوامل في تحقيق نمو الناتج المحلي أهمها ارتفاع أسعار النفط حيث قدر متوسط سعر البرميل عام 2008 بحوالي 94ر5 دولار مقارنة بمتوسط سعر بلغ 69ر1 دولار للبرميل عام 2007 بزيادة تصل نسبتها إلى 36ر8 بالمائة مما انعكس بصورة إيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008.

على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادرة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي لاقت دعم وتأييداً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية الداعية إلى تحقيق التسوية العادلة لهذه القضية سواء من خلال المفاوضات المباشرة والجادة بين البلدين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وأعرب سمو الشيخ عبد الله بن زايد عن إرتياحه لانسحاب الترتيبي للقوات الأجنبية من العراق وبسط الحكومة العراقية لكامل سلطاتها السيادية في أرجاء البلاد وجدد موقف دولة الإمارات الثابت والداعم للشعب العراقي وحكومته خصوصاً في مسعاها نحو الإسراع في استكمال بناء مؤسساتها الأمنية والتشريعية والاقتصادية وإنجاز المصالحة الوطنية مبدياً قلقه إزاء استمرار التدهور الأمني والإنساني في العراق وعن إدانته القوية لأعمال التفجيرات الأخيرة التي تعرضت إليها هذا البلد الشقيق باعتبارها أعمالاً إرهابية.

القضية الفلسطينية

كما أعرب سمو الشيخ عبدالله بن زايد عن أسف الإمارات إزاء استمرار تدهور عملية السلام نتيجة مواصلة إسرائيل لعوانها واحتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وفرضها لحصار قاس على الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة ومواصلتها لسياسة مصادرة الأراضي والممتلكات والمنازل وبناء المستوطنات والجدار العازل ومحاولاتها المتكررة لتفويض مدينة القدس المحتلة بهدف تغيير هويتها العربية وذلك في أخطر انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد أن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل يستوجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس طبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية وكذلك أعلن وقف دولة الإمارات إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني واستمرارها في تقديم الدعم والتأييد لقضيتهم العادلة.

وقال سمو وزير الخارجية.. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي دول الفارة الأفريقية عناية خاصة من خلال تطوير التعاون والشراكة معها في إطار إعلان الأمم المتحدة للأهداف الألفية وبالأخص أهداف مكافحة الفقر وتمكين إفريقيا التي تمثل الجزء الأكبر من عالم الجنوب على حصة عادلة في الأدهار العالمي.

وفي الشؤون الاقتصادية.. أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان السياسات التي انتهجتها الإمارات طوال العقود الأربعة الماضية تجاه مسألة الطائفة الخريصة دوماً على حيوية انسياب إمداداتها بعيداً عن أية عراقيل سياسية أو غيرها.

وأعرب عن التزام الإمارات باحترام مبادئ حقوق الإنسان وذلك على ضوء القيم الإنسانية والمبادئ الوطنية ومقاصد وأحكام المواثيق والعهود الدولية ذات العلاقة منوهاً باعتماد مجلس حقوق الإنسان بجنيف في ديسمبر الماضي لتقرير دولة الإمارات الدوري الشامل بهذا الشأن.

خطط وطنية للإسكان

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار استراتيجية وخطط السياسة الإسكانية اهتماماً كبيراً لتغطية احتياجات المواطنين وتمليكهم وحدات سكنية عصرية تتلاءم وخصائصهم السكانية وبيئتهم المحلية من حيث التصاميم العمرانية بما يوفر لهم الحياة الكريمة والاستقرار الاجتماعي والمستقبل الآمن.

وأعلنت وزارة الأشغال العامة عن خطة وطنية للإسكان للسنوات العشرين المقبلة تعطي احتياجات جميع المواطنين في الدولة فيما أطلقت حكومة أبوظبي رؤية عصرية جديدة لإسكان المواطنين تقوم على مفهوم المجتمعات السكنية المتكاملة كبديل لمفهوم المساكن الشعبية من خلال بناء 18 ألف وحدة سكنية عصرية في إمارة أبوظبي بتكلفة 33 مليار درهم.

وأسهمت مؤسسة محمد بن راشد للإسكان التي تأسست في أكتوبر 2006 برأسمال 15 مليار درهم في توفير احتياجات المواطنين من الإسكان العصري حيث وصلت القيمة الإجمالية للأراضي والمساكن التي أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بتوزيعها على المواطنين 9 مليارات درهم.

وحظي برنامج الشيخ زايد للإسكان الذي تأسس في العام 2002 بدعم كبير من الحكومة الاتحادية في إطار حرصها على توفير السكن اللائق للمواطنين ما سيكمنه من القضاء على مشكلة الإسكان خلال العشرين السنة القادمة.

التعليم في الإمارات

ارتفعت وتيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية حيث تجاوز عدد طلبة المراحل المدرسية من الابتدائية حتى الثانوية 600 ألف طالب وطالبة يدرسون في أكثر من 240 مدرسة حكومية وخاصة.

وفي إحصاءات رسمية من وزارة التربية والتعليم أعلنت الوزارة عن أن عدد الطلبة الذين انتظموا في مدارسهم العام الدراسي 2009/2010 زاد عن 597 ألف طالب وطالبة تضمنهم ألف و246 مدرسة حكومية وخاصة على

الحديثة ولتصبح بفضل ما يتوفر فيها من إمكانيات رافداً من روافد التنمية البشرية والاقتصادية.. وأكد أن الاستراتيجية العسكرية لدولة الإمارات وتخطيطها لبناء منظومة دفاعية قوية متكاملة تنطلق أساساً من حرصها على حماية مصالحها العليا والدفاع عن الوطن وتعزيز سيادته وامتلاك القوة الدفاعية المتطورة والرادعة للرد على أي تهديدات ومكسباته.

متابعة ميدانية

واعتمدت الحكومة الإماراتية نهج المتابعة الميدانية للأداء الحكومي حيث حرص صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على اتباع نهج متميز في قيادة العمل التنفيذي يقوم على جعل نفسه القدوة للمسؤولين في المتابعة الميدانية للأداء الحكومي والوقوف على الطبيعة على التنفيذ وسير العمل في الوزارات والمؤسسات خاصة في قطاعات الخدمات العامة للأطمئنان على أحوال المواطنين في كافة أرجاء الدولة واحتياجاتهم من مشاريع التنمية والبنية الأساسية والخدمات الأساسية.

مجلس الوزراء

في 11 مايو من العام الحالي 2009 صدر مرسوم اتحادي بالإعلان عن التشكيل الوزاري الجديد برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وقد سار مجلس الوزراء بتشكيلته الجديدة على نهج القيادة في الالتزام بالتأويلات الأساسية والعمل على تطوير العمل الحكومي بما يفيد الوطن والمواطن.

وأعتمد صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي منهجاً مهماً في العمل الحكومي العصري يرفض الاعتماد على الروتين والبيروقراطية والتكاسل والتراخي والتأجيل.

ومن أبرز ما جاءت به الحكومة بعد تشكيلها الجديد هو استحداث نظام المتحدث الرسمي باسم الوزارات والمؤسسات الاتحادية وذلك تنفيذاً لخطة من خطوات العمل في الحكومة الإلكترونية. وقد حدد مجلس الوزراء مهمة هؤلاء المتحدثين وهي توفير المعلومات والرد على الاستفسارات وتوضيهاً ضمن استراتيجية تنظيم العمل الإعلامي والصحفي في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ولتنفيذ خطة التطوير الحكومي شكل مجلس الوزراء عدة لجان وزارية تقوم بدراسة الموضوعات ومشروعات القوانين وكل التقارير والخطط التي تحقق أهداف الخطة بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن. ومن هذه اللجان: اللجنة الوزارية للخدمات واللجنة الوزارية للتشريعات واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال واللجنة الوزارية للسلع الخاصة برباقه الاستيراد والتصدير واللجنة الوزارية الخاصة بالبنوك واللجنة المالية والاقتصادية.

السياسة الخارجية

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين وضع سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الملامح الأساسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إزاء العديد من القضايا أبرزها التداعيات السلبية للازمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعيات تغير المناخ وتزايد البطالة والفقر وتفشي الأمراض المعدية.. وغرب الأمن والاستقرار في عدد من دول العالم وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار نهج تغليب الوسائل العسكرية على الوسائل السلمية وأدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

وأعرب وزير الخارجية عن اعتراف دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار المجتمع الدولي اختيار مدينة «مصدر» في أبوظبي كمقر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا».. مجدداً التزام الدولة واستعدادها الكامل بتقديم كل التسهيلات والموارد التقنية اللازمة لإنجاح عمل الوكالة الدولية.

جزر الإمارات

ودعا سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان المجتمع الدولي إلى حث إيران

تتواصل مسيرة التنمية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة محققة إنجازات كبيرة شملت كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والتعليمية والاجتماعية معتمدة على نهج ثابت وسياسة متزنة وضعت قيادة الدولة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

ونجحت دولة الإمارات بفضل سياساتها المعتدلة والمتوازنة في التواصل مع مختلف الدول في قارات العالم وإقامة علاقات شراكة سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتقنية وتربوية وصحية مع العديد من الدول المتقدمة بما عزز من المكانة المرموقة التي تتبوؤها في العالم. وقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة تحتجتها السياسة الخارجية للدولة قائلاً: «إن نجاح السياسة الخارجية شكل أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولة الإمارات وأن هذا النجاح قام على مجموعة من الثوابت التي أرسى دعائمها القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان». وقال سموه: إن السياسة المتوازنة والمعتدلة التي يواصلها صاحب السمو رئيس الدولة دائماً إن الحوار الهادئ هو الأساس في حل المشكلات والقضايا الدولية مهما كان حجمها.. وعلى هذا المنهج اعتمدت الدولة الخيار السلمي في استعادة حقوقها في جزرها الثلاث (الطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تحتلها إيران والقائم على الحوار الثنائي المباشر أو التكميم الدولي. وقد أعرب سموه عن أمله بأن تعيد إيران النظر في موقفها وأن تقبل بالمبادرات السلمية التي طرحتها دولة الإمارات وأن يكون التفهم العربي والدولي لموقف دولة الإمارات من هذه القضية عاملاً مساعداً لإقناع إيران بالجلوس إلى حوار يفضي لتسوية عادلة.

وبفضل الموقع الاستراتيجي الهام لدولة الإمارات واقتصادها القوي أصبحت الإمارات ملتقى لكل المؤسسات العالمية الاقتصادية والاستثمارية والثقافية كما أصبحت وجهة ملايين السياح في العالم ومحطة علمية لإقامة المعارض الكبرى في المنطقة.

ويقول صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان «إن هجونا وخططنا الاستراتيجية تنصب على تحويل دولة الإمارات إلى مركز إقليمي للاقتصاد العالمي ليكون لها سبق الريادة في مختلف الميادين الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية والعلمية».

ويؤكد سموه ثقته في قدرة الأجهزة المالية والاقتصادية في الدولة على احتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية والتعامل مع متطلبات العلاج بالشكل الذي يحفظ لدولة الإمارات مكانتها وسععتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ويقفها على خريطة الاستثمار العالمي واجدة ذات مصداقية عالية.

وأيدت دولة الإمارات على تقوية نفسها بمنظومة من الثوابت بدأتها في تنمية الإنسان الإماراتي وتزويده بكافة وسائل التقدم خاصة أفراد القوات المسلحة الذين وفرت لهم كل إمكانيات الدعم والبناء.

وفي كلمة لصاحب السمو رئيس الدولة بمناسبة توحيد القوات المسلحة قال «لقد نجحت قواتنا المسلحة بحمد الله وبفضل المغايرة على التدريب والحرص على مواكبة كل جديد في استيعاب كثير من النظم الدفاعية والتجهيزات التقنية الحديثة خلال فترة وجيزة نسبياً تتفق في مصاف الجيوش

العيد الثاني

والأربعون للاستقلال؛

سنظل نعتز ببطولات الثوار الأحرار الذين أجبروا المستعمر على الرحيل من أرضنا الطاهرة